



مدى تطبيق معايير منح الائتمان (5Cs) في المصارف التجارية الليبية (أدلة من المصارف التجارية بمدينة بنى وليد)

*مبروكه رمضان سعد

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنى وليد، بنى وليد، ليبيا

The Extent of Applying the Credit Granting Criteria (5Cs) in Libyan Commercial Banks (Evidence From Commercial Banks in the City of Bani Waleed)

Mabroukah Ramadhan Saed *

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science,
University of Bani Waleed, Bani Waleed, Libya

*Corresponding author

Received: June 26, 2025

mabroukasaad2022@gmail.com

Accepted: August 31, 2025

*المؤلف المراسل

Published: September 13, 2025

الملخص

هدفت هذه الدراسة تقييم واقع السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الليبية ومدى تطبيق معايير (Cs5) عند منح الائتمان، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية من خلال توزيع استبانة على عينة البحث التي تمثلت في موظفي مصرف الجمهورية بمدينة بنى وليد بفرعيه (بني وليد وسوف الجين) والمصرف التجاري الوطني فرع مدينة بنى وليد، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على برمجية SPSS لتحليل التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المجمعة، وتوصلت الدراسة إلى أن قدرة العميل على السداد ورأس المال والضمان لها دور مهم في تحديد قرار منح الائتمان في المصارف عينة الدراسة، بينما لا تحظى شخصية العميل والظروف المحيطة بنفس الاهتمام.

الكلمات المفتاحية: السياسة الائتمانية، التحليل الائتماني، معايير منح الائتمان.

Abstract

This study aimed to evaluate the reality of credit policy in Libyan commercial banks and the extent of application of the (5Cs) criteria when granting credit. The study relied on primary data through distributing a questionnaire to the research sample, which consisted of employees of the Jumhouria Bank in Bani Waleed city, in its two branches (Bani Waleed and Souf El-Gin) and the National Commercial Bank, Bani Waleed city branch. The data were analyzed using SPSS software to analyze frequencies, arithmetic mean and standard deviation of the collected data. The study concluded that the Capacity to repay, capital and Collateral have an important role in determining the decision to grant credit in the study sample banks, while the customer's Character and Conditions do not receive the same attention.

Keywords: credit policy, credit analysis, credit granting criteria.

المقدمة:

تكتسب دراسة السياسة الائتمانية للمصارف التجارية أهمية خاصة، وذلك نظراً إلى مكانة المصارف التجارية في القطاع المالي ودورها المحوري في تمويل التنمية الاقتصادية، وتواجده المصارف التجارية في ليبيا مجموعة من التحديات، حيث تعتبر المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية في القطاع المالي الليبي، فهي تهيمن على القطاع المالي بامتلاكها حوالي 81% من أصوله النقدية، كما أنه توقفت أغلب المصارف المتخصصة عن منح الائتمان منذ عام 2016 بعد صدور القانون رقم (1) لعام 2013 وإلغاء التعامل بالفوائد الربوية، وتوقف سوق الأوراق المالية عن العمل منذ عام 2014، بذلك أصبحت المصارف التجارية تلعب الدور الرئيسي في توفير وعرض الائتمان، الذي يعتبر من أهم القنوات التي تؤثر من خلالها السلطة النقدية على الطلب الكلي والنمو الاقتصادي (البنك الدولي، 2020، صفحة 23)، وتواجده المصارف التجارية مخاطر عديدة عند منح الائتمان، بعضها مرتبط بالعميل وبعضها الآخر مرتبط بالمصرف نفسه وبالظروف المحيطة، ولتقليل حجم المخاطر وتقادي الواقع في مشكلة عدم السداد تستخدم المصارف مجموعة من النماذج الخاصة التي تساعد المحل الائتماني في اتخاذ قراره، وتعتمد هذه النماذج على مجموعة من المعايير تستخدم لتقدير وضع العميل طالب القرض، ومن بين هذه المعايير قد يبرز معيار (5Cs) الذي يتم استخدامه بشكل واسع من قبل محللي الائتمان عند منح القروض، ويساعد هذا المعيار في قياس درجة المخاطر المتوقعة عند منح الائتمان لعميل معين، ويعتمد على تحليل شخصية العميل وقدرته على السداد ورأس المال، بالإضافة إلى الضمانات المقدمة والظروف الاقتصادية المحيطة بنشاط العميل.

مشكلة الدراسة

عند النظر من زاوية أخرى نجد أن القطاع المصرفي الليبي يتميز بارتفاع في حجم القروض المتعثرة، فوفقاً للتقرير الاقتصادي العربي لعام 2024 سجلت ليبيا أعلى نسبة للفروض المتعثرة إلى إجمالي القروض من بين 13 دولة عربية شملتها التقرير، بلغت 21% (صندوق النقد العربي، 2024، صفحة 180)، مما يتير الشك حول مدى فاعلية ونجاح السياسة الائتمانية في المصارف التجارية، واستخدامها لمعايير منح الائتمان المتعارف عليها، لذلك جاءت هذه الدراسة لتجيب على التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى استخدام المصارف التجارية لمعايير (5Cs) عند منح الائتمان؟

تساؤلات الدراسة

من خلال التساؤل الرئيسي السابق يسعى الباحث للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. يوجد دور مهم لشخصية المقترض عند منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟
2. يوجد دور مهم لقدرة المقترض على السداد عند منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟
3. يوجد دور مهم لرأس مال المقترض عند منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟
4. يوجد دور مهم لنوع الضمان المقدم عند منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟
5. يوجد دور مهم للظروف المحيطة بالمقترض عند منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة هو تحليل واقع السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الليبية ومعرفة مدى تطبيق معايير (5Cs) عند منح الائتمان لتقليل من المخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

أهمية الدراسة

أن معرفة معايير السياسة الائتمانية المتبعة في منح الائتمان لدى المصارف التجارية يساعد إدارة المصرف في تقويم سياستها الائتمانية، ويساعد العمالء على توفير الحد الأدنى من هذه المعايير ، الأمر الذي سيساهم في زيادة التوافق بين المصارف التجارية وعملائها، و يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المقدم وبالتالي زيادة معدلات التنمية. كما أن معرفة المعايير المتبعة فعلياً في منح الائتمان يساهم في اكتشاف نقاط الضعف في السياسة الائتمانية لدى المصارف التجارية، ويساهم في تزويد صانعي القرار في

المصارف التجارية بملامح السياسة الائتمانية ومعوقاتها، مما يساعد في تصميم إصلاحات تستهدف تحسينات في توجيه الائتمان وتقليل مخاطر الائتمان والحد من الآثار السلبية على الاستقرار المالي.

حدود الدراسة

- المكانية: يختص البحث بدراسة حالة مصرف الجمهورية (فرع بنى وليد).
- الزمانية: تتمثل الحدود الزمنية في سنة 2025، وهي الفترة التي تم توزيع فيها استمار استبيان على عينة البحث المستهدفة لغرض جمع البيانات وتحليلها

الدراسات السابقة

- دراسة Muhammad & Melem (2021)، والتي هدفت إلى تقييم دور نموذج (Cs5) في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية في نيجيريا، واعتمدت الدراسة على بيانات استبيان وزع على موظفين البنك الإسلامي وعملاءه، وخبراء من المؤسسات المالية وبعض علماء الشريعة في المجلس الاستشاري للبنوك الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عناصر نموذج (Cs5) وإدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية.
- دراسة Peprah, Agyei, Oteng (2017)، وهدفت إلى معرفة درجة تصنيف معايير (Cs5) لدى البنوك في غانا، وشملت الدراسة استطلاعاً لعدد 32 مصرف، ووجدت أن البنوك الأجنبية تصنف الوضع الاقتصادي والضمادات في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي، بينما البنوك المحلية تصنف الضمادات ورأس المال على أنها أقل أهمية من بين المعايير.
- دراسة عبادي (2014)، هدفت إلى تقييم سياسات البنوك التجارية الجزائرية في توظيف أموالها، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المالية، وكشفت الدراسة عن تذبذب بين الأثر التضخيمي والأثر الانكماسي الذي يسببه الائتمان الممنوح من طرف المصارف التجارية على الاقتصاد.
- دراسة مهلهل (2024)، والتي هدفت إلى تقييم إجراءات التحليل الائتماني بالقطاع المصرفي الليبي، والتي اعتمدت في جمع البيانات على استبيان تم توزيعه على المصارف التجارية الليبية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المصارف التجارية تلتزم بإجراءات التحليل الائتماني.

أولاً: الإطار النظري

1-1- تعريف السياسة الائتمانية .

تعرف السياسة الائتمانية بأنها "مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها الشروط والحدود والنطاق والأشخاص المخولين بمنح الائتمان" (عباس، 2021)، ولا يوجد نموذج موحد لهذه للسياسة الائتمانية، فهي تختلف من مصرف لآخر اعتماداً على حجم البنك ونشاطاته، ولكي تكون سياسة الائتمان فعالة في إدارة المخاطر يجب أن تكون متضمنة بوضوح مسؤوليات الأفراد في عملية الأقراض والدور المسند لكل منهم، كما يجب مراجعة سياسة الائتمان بشكل دوري من أجل التعامل مع المتغيرات التي تطرأ على بيئة العمل. (الكراسنة، 2013، صفحة 16)

1-2- أهداف السياسة الائتمانية :-

عندما يقوم المصرف برسم سياسته الائتمانية فإنه يضع نصب عينه جملة أهدافاً سوف يسعى لتحقيقها من خلال رسم تلك السياسة، فالهدف الرئيسي للمصرف هو تحقيق الارباح وعليه فإن رسم السياسة الائتمانية المناسبة سوف تساعد في نجاح عملية منح التسهيلات الائتمانية وبالتالي تحقيق ربحية أعلى ودعم سمعة المصرف والحصول على رضا الزبائن وتعزيز المكانة التنافسية للمصرف.

- وضع سياسة ائتمانية سليمة للحفاظ على أموال المودعين من خلال التأكيد على سلامة الائتمان من جهة وتحطيم الربح من جهة أخرى أي أنه غلق حالة من التوازن للثالث الذهبي السيولة والربحية والامان حيث تساهم هذه السياسة في تحقيق رسالة المصرف واهدافها في حدود امكانيات المادية والجغرافية والبشرية.

- 2- منع التضارب والارباك في العمل حيث ان وجود سياسة مكتوبة يجعل متذدي القرار العاملين على بيته من اسلوب وطريقة عمل المصرف مما يمنع الاجتهادات الشخصية والتقطاع في الاداء.
- 3- ترشيد القرار الائتماني من خلال تحديد نوع الائتمان الذي يمنعه المصرف وحدود التركيز الائتماني وشروط السحب على المكشوف.
- 4- خلق الانسجام ما بين المصرف والدولة لأولويات التنمية الاقتصادية عند رسم السياسة الائتمانية فإنها تأخذ بنظر الاعتبار سياسة الدولة وتوجهها في تنمية قطاعات معينة دون اخرى
- 5- التوافق العام لحماية المجتمع واعتبارات البيئة : بالرغم من وجود بعض الائتمانات المرحبة ولكن المصرف ترفضها كونها تتعارض مع قيم المجتمع واخلاقياته او انها تضر بالبيئة (عباس، 2021)

3-1 معايير منح الائتمان المصرفية

عند منح الائتمان لأي فرد أو مؤسسة لابد من توفر مجموعة من المعايير لدى طالب القرض، لكي يتتوفر لدى المصرف الشعور بالثقة ويوافق على منح القرض، وتعتبر عملية تحليل المعايير الائتمانية أمراً مهماً يسبق عملية قرار منح الائتمان، وتعتبر هذه المعايير أمر هام في إدارة المصرف تساعد في اتخاذ القرار الائتماني السليم، ويقوم المحل الائتماني بالاعتماد على أحد هذه المعايير المخصصة للتحليل الائتماني، والتي نذكر منها الآتي:- (امهلهل، 2024)

- 1-1 نموذج (5Cs): يقوم هذا المعيار على تحليل خمسة عناصر خاصة بالمقرض تبدأ بالحرف C ، وهي الشخصية Character ، القدرة على الدفع Capacity ، رأس المال Capital ، الضمانات Collateral ، الظروف المحيطة Conditions .
- 1-2 نموذج المعروف بـ (5Ps) والذي يشمل تحليل الخمسة عناصر الآتية:-
- شخصية المقرض Personality ، الغرض من الائتمان Purpose، القدرة على السداد Payment ، التوقعات المستقبلية Prospects ، الحماية Protection منهج PRISM ويعكس هذا المعيار جوانب القوة والضعف في العميل، ويوازن بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد، ويهتم بتحليل العناصر التالية:-
- التصور الواضح Perspective ، القدرة على السداد Repayment ، الغاية من الاقتراض Management ، الضمانات Safeguards ، الإدارة Intention . (عبادي، 2014)

4-1 معيار (5Cs) لتحليل الائتمان

العديد من البنوك تستخدم بعض الاختلافات في تقييم معايير الائتمان الخمسة عند اتخاذ قرارات الائتمان: الشخصية، والقدرة، ورأس المال، والظروف، والضمان.

- 1- **الشخصية (Character)**: تعتبر شخصية العميل مهمة للمقرضين عند اتخاذ قرار منح الائتمان، لأن المقرضون يرحبون بوضع أموالهم مع من يتمتعون بمؤهلات وقدرات متقدمة. ويتحقق هذا التقييم من السجل الائتماني السابق للمقرض.
- 2- **القدرة (Capacity)**: يتعلق هذا المعيار بتقييم مقدرة المقرض من سداد قرضه في تاريخ الاستحقاق، ويتم التحقق من قدرة المقرض باستخدام عدة أدوات مثل هامش الربح ونسبة التغطية، ونسبة السيولة.
- 3- **رأس المال (Capital)** : ويقصد به مدى كفاءة رأس مال الشركة، وحجم الأموال المستثمرة في العمل، وحجم الالتزام المالي للملك ومدى قدرته على تحمل مخاطر الشركة. تُعدّ البيانات المالية للشركة والائتمان الشخصي مفتاحي مسألة رأس المال.
- 4- **الظروف (Collateral)** : يقصد بها الظروف الاقتصادية الراهنة، وكيف تؤثر على عمل الشركة، ومدى وجود تحديات اقتصادية أو سياسية قد تؤثر سلباً على نمو الشركة.
- 5- **الضمانات (Collateral)** : في حين أن التدفق النقدي هو المصدر الرئيسي لسداد القروض، يعتبر الضمانات مصدراً بديلاً للسداد، ويجب أن يكون للضمانات قيمة كافية لتغطية مبلغ القرض. (Muhammad & Meleme, 2021)

ثانياً: الجانب التطبيقي

2-1- منهجة وعينة الدراسة

تم الاعتماد في هذا البحث على استبانة مكونة من 20 عبارة رئيسية، تم تقسيمها على خمسة محاور لكي ثُجِّبَ على أسلمة البحث الفرعية، فكان المحور الأول يتعلّق بشخصية العميل، والمحور الثاني يتعلّق بالقدرة، والمحور الثالث يتعلّق برأس المال، والمحور الرابع يتعلّق بالضمانات، والمحور الخامس يتعلّق بالظروف المحيطة .

في استبانة البحث تم اعتماد ميزان تدريسي وفقاً لمقياس تقسيم ليكارت الخماسي، وبعد اختبار ثبات اجابات الاستبانة، تم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري في تحليل البيانات، ومن تم حساب المتوسط المرجح للأسلمة المحور ككل، وتم تحديد درجة العبارات والمحاور اعتماداً على قيمة المتوسط المرجح كما هو موضح في الجدول رقم (1) .

جدول رقم (1) توزيع درجة المتوسطات المرجحة.

الدرجة	المتوسط	المرجح	من 1 إلى	من 1.81 إلى	من 2.61 إلى	من 3.41 إلى	مرتفع	مرتفع جداً
المتوسط	1.8	2.6	3.4	4.2	5	من 4.21 إلى	من 3.41 إلى	من 2.61 إلى

من اعداد الباحثة.

أما مجتمع البحث فيتمثل في موظفي ثلاث مصارف تجارية عاملة في مدينة بنى وليد وهي مصرف الجمهورية بفرعيه بنى وليد وسوق الجين ومصرف التجاري الوطني فرع بنى وليد، وتم توزيع عدد 60 استماره عادت منها 48، وكان عدد الاستمارات الصالحة للاستخدام 45، والجدول التالي يبيّن وصف خصائص عينة الدراسة.

الجدول رقم (2) وصف خصائص عينة الدراسة.

Percent	Frequency		
35.6	16	الجمهورية- بنى وليد	اسم الفرع
31.1	14	الجمهورية- سوق الجين	
33.3	15	التجاري الوطني - بنى وليد	
44.4	20	اقتصاد	
11.1	5	قانون	التخصص
11.1	5	حاسب	
33.3	15	آخر	
15.6	7	أقل من 5	
35.6	16	من 6 إلى 10	سنوات الخبرة
48.9	22	أكثر من 10 سنوات	
35.6	16	قسم الائتمان	
64.4	29	آخر	

جميع الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

2-2- تحليل البيانات

2-2-1- اختباراً صدق الاستبيان

لغرض قياس صدق وثبات الاستبيان وصلاحيته للدراسة، تم اختبار صدق الاستبيان باستخدام اختبار (ألفا- كرونباخ)، وذلك بالاستعانة بالجزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، وهذا الاختبار يعبر عن مدى الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، وتبلغ قيمته ما بين(0،1)، وكلما كانت قيمة الاختبار أكبر دلّ ذلك على ثبات اجابات الاستبانة، والجدول رقم (3) التالي يبيّن مخرجات اختبار الثبات.

جدول رقم (3) نتائج اختبار الصدق.

المحور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ(الثبات)
الشخصية	4	0.52
القدرة	4	0.61
رأس المال	4	0.50
الضمادات	4	0.56
الظروف المحيطة	4	0.48

المصدر: تجميع الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أن معامل الثبات لجميع المحاور كانت موجبة ومقبولة وتدل على أنه هناك ترابط بين عبارات كل محور فيما بينها.

2-2-2- تحليل البيانات

لتحليل بيانات الدراسة ولكي تسهل الاجابة على تساؤلات الدراسة تم تجميع بيانات التكرار والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات كل محور في جدول منفرد كالتالي.

• المحور الأول: الشخصية

الجدول رقم (4) نتائج تحليل المحور الأول.

السؤال	غير موافق جدا	غير موافق	غير موافق	غير موافق جدا	موافقة	موافقة جدا	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
يتم الاستفسار عن شخصية العميل واحلاقه قبل منح الائتمان	12	ن			8	25	1.911	0.668	منخفض
	26.7	%			17.8	55.6			
يتم الاستفسار عن السجل المالي السابق للعميل	13	ن			1	24	1.911	0.733	منخفض
	28.9	%			2.2	15.6			
يتم الاستفسار من المصارف والمؤسسات التي سبق للعميل التعامل معها للتأكد من انتظام سداد العميل للتزاماته	13	ن			8	24	1.88	0.681	منخفض
	28.9	%			17.8	53.3			
يتم الاستفسار عن سمعة العميل المالية في معاملاته السابقة	12	ن			7	26	1.88	0.647	منخفض
	26.7	%			15.6	57.8			
اجمالي المحور	1.9				0.44	منخفض			

المصدر: تجميع الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

جاءت جميع متوسطات العبارات الخاصة بالمحور الأول منخفضة، وكان المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة حول المحور الأول (شخصية العميل) 1.9 وهو منخفض ايضاً، مما يدل على عدم الاهتمام بمعيار الشخصية عند منح الائتمان في المصارف عينة الدراسة.

• المحور الثاني: القدرة

الجدول رقم (5) نتائج تحليل محور القدرة.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق جدا	السؤال
مرتفع	0.733	3.91	9	24	11	1	-	ن يتم أخذ قدرة المستفيد المالية ووضعه الاقتصادي في الاعتبار عند منح الائتمان
			20	53.3	24.4	2.2	-	%
مرتفع	0.601	3.95	7	29	9	-	-	ن يتم التأكيد من التزامات العميل المستقبلية ومدى امكانية تأثيرها على انتظامه في سداد الائتمان.
			15.6	64.4	20	-	-	%
مرتفع جدا	0.733	4.31	20	20	4	1	-	ن يتم تقييم قدرة العميل على السداد قبل منح الائتمان
			44.4	44.4	8.9	2.2	-	%
مرتفع	0.690	4.02	10	27	7	1	-	ن يتم تحليل التدفقات النقدية وهامش الربح للعميل ونسبة السيولة للتأكد من القدرة على السداد
			22.2	60	15.6	2.2	-	%
مرتفع	0.469	4.05	اجمالي المحور					

المصدر: تجميع الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

كانت متوسطات إجابات العينة حول فقرات المحور الثاني المتعلقة بالقدرة جماعياً مرتفعة، وبلغ متوسط المحور 4.05 وهو مرتفع، مما يدل على أهمية قدرة العميل على السداد عند اتخاذ قرار منح الائتمان في المصارف التجارية عينة الدراسة.

• المحور الثالث: رأس المال
الجدول رقم (6) نتائج تحليل محور رأس المال.

الدرجة	الاتحراف المعياري	المتوسط	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق جدا	السؤال
مرتفع	0.694	3.711	5	23	16	1	-	ن
			11.1	51.1	35.6	2.2	-	%
مرتفع	0.575	4.177	12	29	4	-	-	ن
			26.7	64.4	8.9	-	-	%
مرتفع	0.672	4.044	11	25	9	-	-	ن
			24.4	55.6	20	-	-	%
مرتفع	0.722	3.977	11	22	12	-	-	ن
			24.4	48.9	26.7	-	-	%
مرتفع	0.422	3.977	اجمالي المحور					

المصدر: تجميع الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS
كانت درجة المتوسط الحسابي للمحور الثالث الخاص برأس المال مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور 3.97 وهي مرتفعة ، مما يدل على اهمية رأس المال عند منح الائتمان من قبل المصارف عينة الدراسة.

• المحور الرابع: الضمانات
الجدول رقم (7) نتائج تحليل محور الضمان

الدرجة	الاتحراف المعياري	المتوسط	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق جدا	السؤال
مرتفع	0.726	4.13	15	21	9	-	-	ن
			33.3	46.7	20	-	-	%
مرتفع	0.750	3.60	5	19	19	2	-	ن
			11.1	42.2	42.2	4.4	-	%
مرتفع	0.738	4.00	12	21	12	-	-	ن
			26.7	46.7	26.7	-	-	%
مرتفع	0.668	3.91	8	25	12	-	-	ن
			17.8	55.6	26.7	-	-	%
مرتفع	0.474	3.91	اجمالي المحور					

المصدر: تجميع الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

كانت درجة المتوسط الحسابي للمحور الرابع الخاص بالضمان جميعها مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور 3.91 مما يدل على أهمية الضمانات المقدمة في عملية منح الائتمان.

• المحور الخامس: الظروف المحيطة
الجدول رقم (8) نتائج تحليل محور الظروف المحيطة

الدرجة	الاتحراف المعياري	المتوسط	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق جدا	السؤال
منخفض	0.869	2.488	-	6	15	19	5	ن
			-	13.3	33.3	42.2	11.1	%
منخفض	1.01	2.400	-	8	11	17	9	ن
			-	17.8	24.4	37.8	20	%
منخفض	0.903	2.155	-	4	10	20	11	ن
			-	8.9	22.2	44.4	24.4	%
منخفض	0.750	1.933	-	1	8	23	13	ن
			-	2.2	17.8	51.1	28.9	%
منخفض	0.555	2.244	اجمالي المحور					

المصدر: تجميع الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

كانت درجات المتوسط الحسابي للمحور منخفضة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لفقرات المحور 2.24 وهي قيمة منخفضة، وتدل عدم الاهتمام بالظروف المحيطة من قبل محللي الائتمان في المصارف عينة الدراسة.

الخاتمة

لخصت هذه الدراسة إلى أن السياسة الائتمانية في المصارف التجارية عينة الدراسة ما زالت تواجه قصوراً في تطبيق معايير منح الائتمان وفق نموذج (CS5). فقد تبين أنها تولي اهتماماً واضحاً بمعايير قدرة العميل على السداد، ورأس المال، والضمانات، باعتبارها عناصر مباشرة ومؤثرة في قرار منح الائتمان، بينما تهمل إلى حد كبير معايير شخصية العميل والظروف الاقتصادية المحيطة، على الرغم من أهميتها في تقليل المخاطر وتحسين جودة التحليل الائتماني، وخاصة أن ليبيا تمر بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والتي لها تأثير مباشر على الظروف الاقتصادية، مما يتوجب على محلل الائتمان الاهتمام أكثر بالظروف الاقتصادية المحيطة. وما سبق نستنتج أن التحليل الائتماني المطبق في المصارف عينة الدراسة لا يزال جزئياً وغير متكامل، مما يضعف فعالية السياسة الائتمانية ويزيد من احتمالات تعرّض القراء.

النتائج والتوصيات

- 1- يوجد دور مهم لقدرة العميل ورأس المال والضمان عند منح الائتمان في المصارف التجارية.
- 2- لا يوجد دور لشخصية العميل والظروف المحيطة على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية.
- 3- عند تحليل مخاطر الائتمان لا يتم الأخذ بعين الاعتبار بجميع المتغيرات المتعارف عليها في نموذج (5Cs)، أو غيره من النماذج، مما يضعف من التحليل الائتماني المتبع ويزيد من مخاطر عدم السداد المحتملة.
- 4- على إدارة الائتمان بالمصارف التجارية اتباع الطرق الحديثة في تحليل الائتمان المتعارف عليها كنموذج (5Ps) أو نموذج (5Cs)، وتدريب الأشخاص المخولين بإصدار قرار الائتمان في الفروع المختلفة للزيادة كفاءة موظفي قسم الائتمان والتقليل من احتمال الوقوع في الأخطاء وبالتالي تقليل المخاطر المحتملة من منح الائتمان.
- 5- التشديد على الالتزام بتطبيق معايير تحليل الائتمان والأخذ بجميع عناصر التحليل بعين الاعتبار للتقليل من المخاطر المحتملة

المراجع

- Muhammad, T., & Meleimi, A. (2021). Assessment of 5cs Relationship toward Credit Risk Management: Evidence from Islamic Banks. *Journal of Islamic Finance*, 10(1), pp. 76-89.
- Peprah, W. K., Agyei, A., & Oteng, E. (2017, September). Ranking The %Cs Of Credit Analysis: Evidence From Ghana Bankink Industry. *International Journal of Innovative Research and Advanced Studies (IJIRAS)*, 4(9), pp. 78-.
- إبراهيم الكراسنة. (2013). الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- البنك الدولي. (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا. البنك الدولي.
- صندوق النقد العربي. (2024). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- عبد الله محمد امهمهل. (2024). تقييم إجراءات التحليل الائتماني بالقطاع المصرفي الليبي ومدى فاعليتها في الحد من المخاطر الائتمانية. *مجلة الدراسات الاقتصادية- كلية الاقتصاد- جامعة سرت*, 7(1)، الصفحات 254-286.
- محمد عبادي. (سبتمبر, 2014). تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009). *التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون* (39)، الصفحات 40-29.
- نبراس محمد عباس. (2021). التحليل المالي ودوره في تقييم السياسة الائتمانية (دراسة تحليلية في مصرف الرشيد). *مجلة الإدارة والاقتصاد/ الجامعية المستنصرية* (129)، الصفحات 352-374.